

قانون الأسرة العثماني (1917) هو القانون المطبق في المحاكم الشرعية في فلسطين 1948 (إسرائيل). تم تطبيق هذا القانون في الدولة العثمانية سنة 1917، وتم التصديق على تطبيقه في فلسطين التاريخية سنة 1919. وقد اعتبرت تلك الخطوة، حينها، خطوة ثورية حيث كانت المرة الأولى التي تتم فيها صياغة أحكام الأسرة الإسلامية في شكل قانون تشريعي. كان هذا القانون يتميز بميزة فريدة وهي أنه تم وضعه اعتماداً على "التخبر"، أي اختيار الأحكام، خاصة تلك التي في صالح المرأة، من بين أحكام المذاهب الفقهية السنية الأربعة. كذلك أضاف القانون أحكاماً لا تستند إلى أي من المذاهب الفقهية الأربعة، وذلك بهدف تحسين وضع المرأة. ولكن، بعد مضي نحو مائة عام على تطبيقه، لم يعد هذا القانون ثورياً ولم يعد يتعامل مع كل احتياجات الأسرة المسلمة المعاصرة.

فلسطين 1948 (إسرائيل)

المساواة في الأسرة ضرورية

بعض المواد الأكثر تحدياً في القانون تشمل:

- يحق للرجل، وفقاً للفقهاء الإسلامي الكلاسيكي التزوج من عدد يصل إلى أربع نساء. القانون العثماني، المطبق حالياً، لا يقيد هذا الحق. وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات يتناقض مع أحكام القانون الإسرائيلي، فقد توصلت المحاكم الشرعية إلى سُلُبي للالتفاف حول هذا القانون لتسمح للرجال بالزواج من أكثر من زوجة.
- الطلاق من جانب واحد مقبول في القانون العثماني. موافقة الرجل والمرأة ضرورية للزواج، ولكن يستطيع الزوج أن ينهي الزواج بمفرده من طرف واحد دون موافقة المرأة. على الرغم من أن الطلاق مشروع في الفقه الإسلامي، فمن الممكن أن يُسجن الرجل بسببه، في ظل القانون الإسرائيلي، فترة تصل إلى خمس سنوات. لذلك، يستطيع الرجل أن يطلق زوجته شرعاً، ولكنه يكون بذلك قد ارتكب جريمة.
- هناك العديد من الوسائل التي يستطيع الرجل استخدامها ليطلق زوجته. والنتيجة أن الطلاق تحت إكراه والطلاق تحت تأثير الخمر كلاهما مقبول في القانون العثماني. أما إذا أرادت المرأة الحصول على الطلاق، كان طريقها طويلاً، مؤلماً، مكلفاً.
- لا تأخذ المحاكم المدنية أو الشرعية في اعتبارها انخراط المرأة المسلمة المتزايد في النشاط الاقتصادي.

- المجتمع الإسلامي في إسرائيل غير ممثل بأية هيئة دينية عليا، وليست لديه سلطة تشريعية كذلك التي يتمتع بها الدروز أو مختلف الطوائف المسيحية. لذلك لا يتمتع المسلمون بأي نوع من الاستقلال الديني في إسرائيل.
- تشكل الدولة المحاكم الدينية وتعين قضاتها وفقاً للقوانين المدنية.
- غياب هيئة تشريعية فرض استحالة لتغيير القانون القائم، وهو ما يعني أن محاكم المسلمين لا تزال تطبق قانوناً عمره 90 سنة.
- تقول الحركة الإسلامية إن هناك استحالة لتغيير قانون الأحوال الشخصية لعدم وجود هيئة تشريعية عليا. يعتبر المسلمون أي تغيير في القانون تحدياً للقرآن، وبالتالي فهو مساوٍ للكفر. ويدعون أن إسرائيل لا ينبغي أن تتدخل في استقلالية قوانين مجتمع المسلمين، على الرغم من حقيقة أن البرلمان الإسرائيلي أقر عدة قوانين مدنية تجاوزت القانون الديني وأفرغته من أي محتوى.

المساواة في الأسرة ممكنة

- في العديد من البلدان العربية، مثل سورية والأردن، تم إلغاء القانون العثماني واستبداله بقوانين حديثة.
- تعمل "نساء وآفاق" حالياً على "مشروع قانون أحوال شخصية جديد" يهدف إلى اقتراح مسودة قانون أحوال شخصية تحل محل قانون الأحوال الشخصية الحالي المطبق في المحاكم الشرعية في إسرائيل. سوف يستمد الإصلاح المقترح مواده من الشريعة الإسلامية من خلال انتقاء الأحكام التي تتسق مع روح العصر الحديث والوضع الفريد للأسرة الفلسطينية في إسرائيل. سوف يختار القانون المقترح، ويتبنى، أنسب العناصر وأكثرها تقدمية من الأدبيات والأعمال الفقهية والممارسات التشريعية الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، وكذلك من التفسيرات النسوية الحديثة للقرآن والحديث. وقد عبر العديد من النسويات ومن قادة المنظمات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عن الحاجة لمثل هذا الإصلاح، وكذلك الحاجة لدعم مبادرة في هذا الاتجاه.
- قد يعني قانون أسرة جديد تمتع المجتمع بنوع من الاستقلال في إنشاء القوانين المطبقة على قضايا الأسرة. ربما يفضل أن ينشأ القانون عن عمل المستوى الشعبي بدلا من نشأته عن القوانين المدنية الإسرائيلية.
- نجحت منظمات نسوية أخرى في عملها من أجل تعديل القوانين المدنية التي تؤثر على المرأة، مثل قانون محكمة الأسرة. ومن خلال العمل الجاد والتعاون ضغطت المنظمات في اتجاه تطبيق هذا القانون وشلت أي مقاومة إسلامية أو محافظة.